مختصر الدر الثمين
والمورد المعين

للعلامة محمد بن أحمد بن محمد الفاسي الشهير بميارة

على المنظومة المسماة : بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين
تأليف سيدي عبد الواحد بن عاشر الاندلسي الفاسي رحمهم الله تعالى

(تنبيه)

قد وضعنا المرشد المعين بأعلى الصفحة وذيلناه بالشرح مفصولا بينهما بجدول

مكتبة ومطبعة
دار إحياء الكتب العربية
فيصل سليم عيسي البابي الحلبي وشركاه
٥ ش خان جعفر ـ الجمالية ٥٩١٦٠٠٦ تلسـت ١٩١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَاشِرِ مُبْتَدِئًا بِاسْمِ الْإِلٰهِ الْقَادِرِ
اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي عَلَّمَنَا مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَّفَنَا
صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُقْتَدِي

يطول ذكره بما له تعلق بذلك المبنى. والله أسأل أن ينفع به و بأصله النفع العميم و يجعله خالصا لوجهه الكريم ومن الأعمال التي لا تنقطع بالموت ولا تعقب صاحبها حسرة الفوت انه على ما يشاء قدير و بالاجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير قال الناظم رحمه الله (يقول عبد الواحد الى قوله والمقتدي) بدأ رحمه الله بتسمية نفسه لأن معرفة مؤلف الكتاب من مهمات الأمور لما علم أن العمل والفتوى من الكتب التي جهل مؤلفوها ولم يعلم صحة ما فيها لا يجوز. وهو رحمه الله عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري نسبا الأندلسي أصلا الفاسي منشأ وداراً كان رحمه الله عالما عاملا عابدا متفننا في علوم شتى له معرفة بالقراآت وتوجيهها و بالنحو والتفسير والاعراب والرسم والضبط وعلم الكلام والأصول والفقه والتوقيت والتعديل والحساب والفرائض والمنطق والبيان والعروض والطب وغير ذلك وحج وجاهد واعتكف وكان يقوم من الليل ماشاء الله قرأ على شيوخ عديدة وألف تآليف مفيدة توفي رحمه الله عشية يوم الخميس ثالث الحجة من عام أربعين وألف والى سنة وفاته أشرت بالشين والميم بحساب الجمل من قولنا في جملة أبيات في تواريخ وفاة جملة من شيوخنا رحمهم الله والاشارة الى بعض صفاتهم

وعاشر البرور غزوا وحجة ✲ إمام التقى والعلم (شم) قرنفل

انظر التعريف به في الشرح الكبير. وابن عاشر بالرفع نعت لعبد و يكتب ابن هنا بغير ألف الوصل لوقوعه بين علمين لكن قال بعضهم ما لم يقع أول السطر فيكتب حينئذ بالألف وكذا ان أعرب بدلا وعليه خرج اثباتها في عيسى ابن مريم فان كان العلم الذي قبله منونا حذف تنوينه كزيد بن عمرو. مبتدئا حال مقدرة من عبد الواحد ولما كان نظم الكتاب وتأليفه أمرا ذا بال أي شأن يهتم به وكل ما هو كذلك يطلب بداءته بالبسملة لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر يدأ بها الناظم فقال مبتدئا باسم الاله القادر والقادر من له القدرة وهو صفة للاله والحمد لغة الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل. وقد أكثر الناس في هذا المحل من الكلام على حقيقة الحمد والشكر اللغويين والشرعيين وما بينهما من الخصوص والعموم وقد ذكرنا في الشرح الكبير من ذلك جملة صالحة فراجعه ان شئت ومعنى جملة الحمد الخبر عن الله تعالى باستحقاقه الاتصاف بكل جميل فهي حمد في المعنى و زادت بمزية التصريح بلفظ الحمد مع التعميم في أوصافه تعالى و إفادة اختصاصه به ولفظ هذه الجملة خبر ومعناها الانشاء. قال الامام الطبري في تفسير الفاتحة: الحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا به عليه فكأنه يقول قولوا الحمد لله اه وفي كون الألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس أو للعهد رأيان للشيوخ انظر توجيههما في الشرح الكبير و بدأ بجملة الحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم وفي رواية أقطع وفي رواية بزيادة والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة. وقد جمع الناظم بين الحديثين في الابتداء بالبسملة والحمدلة بحمد الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي وهو ذكر الشيء أولا على الاطلاق وحمل الابتداء بالحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ذكره أولا بالإضافة الى شيء دون شيء آخر وهو صادق بذكر

وَبَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللهِ الْمَجِيدْ فِي نَظْمِ أَبْيَاتٍ لِلأُمِّيِّ تُفِيدْ
فِي عَقْدِ الأَشْعَرِي وَفِقْهِ مَالِكِ وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ

الحمد قبل المقصود بالذات وأما تقديم يقول عبد الواحد بن عاشر عليهما فلا محذور فيه اذ المأمور به ابتداء التأليف بالثناء على الله تعالى وذلك حاصل لا تقديم الثناء على القول المحكي به التأليف كما فعل الناظم. وقوله مابه كلفنا ما مفعول ثان لعلم والذي كلفنا به من العلوم هو العلم الواجب على الأعيان أي على كل مكلف وهو علم المكلف مالا يتأتى له تأدية ما وجب عليه إلا به وذلك مثل كيفية الوضوء والغسل والصلاة والصيام والزكاة ان كان له مال والحج ان كان مستطيعا وكذا ما يتعلق بالمعتقدات في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام وهل يكفي في ذلك التقليد وهو اتباع قول الغير من غير دليل أو لا يكفي في ذلك الا العلم وهو الجزم المطابق عن دليل في ذلك خلاف يأتي ان شاء الله تعالى. وكذا حكم البيع والقراض والشركة والاجارة ونحوها لمن يتعاطى ذلك فيجب على المكلف تعلم حكم ما يريد أن يفعله بالاجماع على أنه لايجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه لكن يكفي في غير العبادات تعلم الحكم بوجه إجمالي يبرئه من الجهل بأصل حكمه على قدر وسعه ويحتمل أن يريد بالذي كلفنا به من العلوم العلم الواجب على الأعيان وعلى الكفاية معا فان علم الكفاية يخاطب به أيضا كل أحد على خلاف في ذلك الا أنه يسقط بقيام البعض به اذ الناظم رحمه الله عالم بالعلمين معا. وقوله صلى وسلم البيت فاعل صلى وسلم ضمير يعود على الله تعالى ولفظه وان كان خبرا فالمراد به الطلب أي أسأل الله أن يصلي أي يرحم ويسلم أي يؤمن نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم. ومحمد منقول من اسم مفعول حمد المضعف للتكثير سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة. والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واجبان وجوب الفرائض مرة في العمر مع القدرة على ذلك وقيل ان ذلك واجب وجوب السنن المؤكدة التي لايسع تركها ولا يغفلها الا من لاخير فيه وقيل بالوجوب عند ذكره صلى الله عليه وسلم. وقد اختلف العلماء في التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم والتكنية بكنيته فمن مجيز لهما ومن مانع لهما ومن مجيز للتسمية دون التكنية انظر الكلام على ذلك كله في الشرح الكبير. وقوله وآله وصحبه والمقتدى معطوفات على محمد وفي الصلاة على غير الأنبياء ثلاثة أقوال بالجواز والمنع والكراهة قال الامام أبو عبد الله الأبي في شرح مسلم قال بعضهم الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء إنما هو في الاستقلال نحو اللهم صل على فلان وأما بالتبع نحو اللهم صل على محمد. وأزواجه وذريته فجائز وعلى الجواز فانما يقصد بها الدعاء لأنها بمعنى التعظيم خاصة بالأنبياء كخصوص عز وجل بالله تعالى فلايقال محمد عز وجل وإن كان ﷺ عزيزا جليلا وكذا السلام هو خاص به ﷺ فلايقال أبو بكر عليه السلام اه. وآله ﷺ أقاربه المؤمنون من بني هاشم وهذا قول ابن القاسم ومالك وأكثر أصحابه وقيل من فوقهم إلى بني غالب قولان أما مافوق غالب فليسوا بآل. وصحبه اسم جمع لامفرد له من لفظه وقيل جمع لصاحب كراكب وركب والمراد الصحابة جمع صحابي وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد ﷺ سواء رآه أولا كابن أم مكتوم الأعمى وهذا هو سر التعبير بالاجتماع دون الرؤية. وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل علي كرم الله وجهه وتنفرد الصحبة في نحو الصديق رضي الله عنه وتنفرد الآلية في نحو زين العابدين فلذلك عطف أحدهما على الآخر ولم يكتف بواحد منهما عن الآخر. والمقتدى المتبع أي للنبي ﷺ (قوله وبعد فالمون الى قوله السالك) بعد من الأسماء اللازمة للاضافة فاذا قطع عنها لحذف المضاف اليه اختصارا لقرينة ذكره أولا كما هو في كلام الناظم بني لشبهه بالحرف في الافتقار لما بعده والمضاف اليه هنا ضمير ما تقدم من الحمد والصلاة والسلام أو اسم ظاهر والتقدير وبعد الحمد والصلاة والسلام المتقدمي الذكر وكذا حكم قبل ومنه لله الأمر من قبل ومن بعد وبنيا على حركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الاعراب لأنهما اما منصوبان على الظرفية وإما مجروران بمن وأتى بعده

(مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد)

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلاَ وَقْفٍ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلاَ

بالفاء إما على توهم أما وإما على تقديرها فى الكلام. والعون والاعانة الظهور على الأمر والتقوى عليه والمجيد صفة لله وهو الذى انتهى فى الشرف وكمال الملك واتساعه الى غاية لايمكن المزيد عليها ولا الوصول الى شىء منها. وقوله فى نظم أى على نظم لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما تتعدى بعلى . والنظم لغة الجمع من نظمت العقد اذا جمعت جواهره على وجه يستحسن . واصطلاحا الكلام الموزون الذى قصد وزنه فارتبط معنى وقافية ووضع جمع القلة فى قوله أبيات موضع جمع الكثرة وذلك كثير. والأمى منسوب الى الأمة الأمية التى هى على أصل ولادة أمهاتها ولم تتعلم الكتابة ولا قراءتها وجملة للأمى تفيد صفة أبيات . وقوله فى عقد يحتمل الصفة لأبيات أوالحالية لوصفها بجملة تفيد فيتعلق بمحذوف واجب الحذف . والأشعرى يقرأ بنقل حركة الهمزة للساكن قبلها للوزن وكذلك قوله للأمى . وحاصل معنى البيتين أن الناظم طلب من الله تعالى العون على نظم أبيات تنفع الأمى قراءتها وتفهم معانيها لاشتمالها على مايجب عليه تعلمه ولايسعه تركه من العقائد والفقه والتصوف وهو مراده بطريقة الجنيد رضى الله عنه . وانظر تفسير السالك فى شرح قول الناظم فى التصوف : وحاصل التقوى اجتناب وامتثال البيتين من الشرح الكبير . وعقد مصدر عقد يعقد إذا جزم وأضافه الى الأشعرى لأنه واضع علم العقائد كما أضيف الفقه إلى مالك لانه إمام الفقهاء وقدوتهم والطريقة الى الجنيد لذلك أيضا والله أعلم . وانظر التعريف بهؤلاء الأعلام فى الشرح الكبير . توفى الامام أبو الحسن الأشعرى سنة نيف وثلاثين وثلثمائة ببغداد . وتوفى الامام أبو عبدالله مالك بن أنس رضى الله عنه صبيحة يوم الأحد رابع عشر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة . وتوفى الامام أبو القاسم الجنيد سيد الصوفية سنة سبع وتسعين ومائتين (قوله مقدمة الى قوله المراد) ذكر فى هذه الترجمة الحكم العقلى وأقسامه وأول واجب على المكلف وشروط التكليف وجعل ذلك مقدمة لكتاب الاعتقاد لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلى بأقسامه الثلاثة والاعتقادات أول الواجبات فى الجملة ولا يخاطب بواجب ولا غيره إلا البالغ العاقل. ومقدمة بفتح الدال وكسرها خبر لمبتدا محذوف أى هذه مقدمة ومعينة صفة لها (قوله وحكمنا إلى قوله جلا) الحكم هو اثبات أمر لأمر أو نفى أمر عن أمر فمثال الاثبات قولنا مثلا العالم حادث ومثال النفى قولنا مثلا مولانا تعالى ليس بحادث فقد أثبتنا فى المثال الأول أمرا وهو الحدوث لأمر وهو العالم والحدوث الوجود بعد العدم. والعالم فى اصطلاح المتكلمين هو كل ماسوى الله تعالى من الحوادث سمى بذلك لأن كل حادث فيه علامة تميزه عن موجده المولى القديم حتى لايلتبس به أصلا ونفينا فى المثال الثانى أمرا وهو الحدوث عن أمر وهو الله تعالى. ثم الحاكم باثبات أمر لأمر ونفى أمر عن أمر إما أن يستند فى حكمه الى العقل كالمثالين المتقدمين اذ بالعقل يحكم على العالم بكونه حادثا وعلى المولى تعالى بكونه ليس بحادث ويسمى الحكم العقلى نسب الى العقل لأنه بالعقل يدرك لا بالشرع ولا بالعادة . واما أن يستند الى الشرع كقولنا فى الاثبات: الصلوات الخمس واجبة وفى النفى صوم عاشوراء ليس بواجب ويسمى الحكم الشرعى لأنه يدرك بطريق الشرع لا بالعقل ولا بالعادة . واما ان يستند الى العادة والتجربة والتكرر والاختبار كقولنا فى الاثبات الطعام يشبع وفى النفى الخبز الفطير ليس بسريع الانهضام ويسمى الحكم العادى لأنه ادرك بالعادة والتجربة لا بالعقل ولا بالشرع فقول الناظم قضية كالجنس يشمل جميع أقسام الحكم . وقوله بلا وقف على عادة أخرج به الحكم العادى فانه لم يثبت الا بواسطة العادة والتجربة حتى تحقق أنه ليس بانفاق . وقوله أو وضع أى جعل عطف على عادة أخرج به الحكم الشرع لأن المراد بالحكم الشرعى هنا التعلق التنجيزى لخطاب الله القديم بأفعال المكلفين بعد وجودهم وتوفر شروط التكليف فيهم وهذا التعلق ليس بقديم فهو حاصل بالوضع والجعل

أَقْسَامُ مُقْتَضَاهُ بِالْحَصْرِ تَمَازْ وَهِيَ الْوُجُوبُ الْإِسْتِحَالَةُ الْجَوَازْ
فَوَاجِبٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ بِحَالْ وَمَا أَبَى الثُّبُوتَ عَقْلاً اَلْمُحَالْ
وَجَائِزاً مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ مِمْ لِلضَّرُورِي وَالنَّظَرِي كُلٌّ قُسِمْ
أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ كُلِّفَا مُمَكَّنًا مِنْ نَظَرٍ أَنْ يَعْرِفَا
اَللهَ وَالرُّسُلَ بِالصِّفَاتِ مِمَّا عَلَيْهَا نَصَبَ الْآيَاتِ

(قوله أقسام إلى قوله كل قسم) أخبر أن أقسام مقتضى الحكم العقلي تتميز وتتبين بالحصر وتلك الأقسام هي الوجوب والاستحالة والجواز . ودليل الحصر في الثلاثة هو ماذكره في البيت الثاني والثالث وهو أن كل مايحكم به العقل اما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا أو يقبل الثبوت فقط أو الانتفاء فقط فالأول هو الجائز ويسمى الممكن أيضا . والثاني الواجب . والثالث المستحيل . ومعنى قوله مقتضاه أي متعلقه اذ الحكم هو اثبات أمر أو نفيه كما تقدم وهذه الأقسام انما هي لمتعلقه وهو المحكوم به . ومعنى قوله للضروري والنظري الخ أن كل واحد من الواجب والجائز والمستحيل ينقسم الى قسمين ضروري وهو الذي يدرك بغير نظر ولا تأمل ونظري وهو مايدرك بعد النظر والتأمل فمثال الواجب الضروري التحيز للجرم وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ فان ثبوت هذا المعنى للجرم ضروري لايفتقر الى تأمل وكذلك كون الاثنين أكثر من واحد ومثال الواجب النظري ثبوت القدم لمولانا جل وعز فان العقل لا يدركه الا بعد النظر والتأمل فيما يترتب على نفيه من المستحيلات كالدور والتسلسل ونحوهما ونظيره في الوجوب النظري كون الواحد ربع عشر الأربعين ومثال المستحيل الضروري تعري الجسم عن الحركة والسكون معا بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداء لايتصور ثبوت هذا المعنى للجرم . ومثال المستحيل النظري كون الذات العلية جرما تعالى الله عن ذلك فان استحالة هذا المعنى عليه تعالى انما يدركه العقل بعد النظر فيما يترتب على ذلك من أوجه الاستحالة كما يأتي بيانه في برهان مخالفته تعالى للحوادث . ومثال الجائز الضروري انصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا فان العقل يدرك ابتداء صحة وجودها للجرم وصحة عدمها له . ومثال الجائز النظري تعذيب المطيع الذي لم يعص الله قط فان العقل قد ينكر ابتداء جواز هذا بل ويتوهمه مستحيلا وأما بعد النظر في أن الأفعال كلها بالنسبة اليه تعالى سواء لانفع له في طاعة ولا ضرر ولا نقص يلحقه في معصية كفر أودونه فلاينكر فهذه ستة أقسام باعتبار تقسيم كل من أقسام الحكم العقلي الى ضروري ونظري ثم كل واحد من الست ينقسم الى اثبات ونفي فتبلغ اثني عشر قسما ﴿تنبيه﴾ قد يعرض للجائز الوجوب لاخبار الشرع بوقوعه فيسمى الواجب العرضي، أو الاستحالة لاخبار الشرع بعدم وقوعه ويسمى المستحيل العرضي وما تقدم في تفسير الواجب والمستحيل إنما هو في الذاتيين لا العرضيين اذ هما من القسم الجائز لولا ماعرض لهما كما ذكر (قوله أول الى قوله الآيات) أخبر أن أول مايجب على المكلف وهو العاقل البالغ في حال كونه متمكنا من النظر هو معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بالصفات التي نصب الله تعالى عليها الآيات أي أقام عليها الأدلة والبراهين اذ الجهل بالصفة جهل بالموصوف . وانما قال تمكنا من نظر ليحترز به عن المكلف اذا لم يتمكن من النظر لمفاجأة الموت له عقب البلوغ فلاتجب عليه المعرفة اذ لايتوصل لها الا بالنظر والفرض أنه لم يتمكن منه. وما ذكره من كون المعرفة هي أول واجب هو أحد الأقوال في المسألة ونسب للشيخ الأشعري وقيل أول واجب النظر وهو مذهب جماعة منهم الامام الأشعري أيضا فله اذا قولان وقيل أول واجب القصد الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المنافية له وهو مذهب الاستاذ وامام الحرمين . وقال القاضي أول واجب أول جزء من النظر . والنظر قال ابن العربي هو الفكر المرتب في النفس على طريق تفضي الى العلم يطلب به من قام به علما في العاديات أوغلبة ظن في المظنونات والمعرفة الواجبة هي الجزم المطابق عن دليل فخرج بالجزم من كان ايمانه على ظن أوشك أو وهم فايمانه باطل باجماع . وخرج بوصفه بالمطابق

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ حَمْلِ
أَوْ بِمَنِيٍّ أَوْ بِإِنْبَاتِ الشَّعَرْ أَوْ بِثَمَانَ عَشْرَةً حَوْلاً ظَهَرْ

﴿كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد﴾

الجزم غير المطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين التجسيم أوالتثليث أونحوذلك والاجماع على كفر صاحبه أيضا وأنه آثم غير معذور مخلد فى النار اجتهد أو قلد.قال فى شرح الكبرى ولا يعتد بخلاف من خالف فى ذلك من المبتدعة . وقوله عن دليل أى عن ضرورة أو برهان احترز به عن الجزم المطابق لاعن دليل وهو الذى حصل بمحض التقليد واتباع قول الغير من غير استنادالى دليل فان الذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة أنه لايصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية قال فى شرح الكبرى وهو الحق المبين الذى لاشك فيه ثم قال:وقد حصل ابن عرفة فى المقلد ثلاثة أقوال الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر . الثانى أنه مؤمن لكنه عاص ان ترك النظر مع القدرة .الثالث أنه كافر اه والضرورة الجاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزما مطابقا بلا تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسها ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا و بأن الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مماهو كثير . والبرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية فى نفسها أومنتهية فى الاستدلال عليها الى علوم ضرورية مثال ذلك اذا قيل اشترى فلان هذه السلعة بربع عشر أربعين درهما فجزمنا بأنه اشتراها بدرهم واحد ليس بضرورى لنا أن ندركه بلا تأمل بل لايحصل لنا الجزم العرفانى بذلك من غير تقليد لأحد حتى نختبر أنفسنا انظر بيان ذلك فى شرح صغرى الصغرى . وقوله مما عليها يتعلق بمحذوف صفة أو حال للصفات وأتى بضمير عليها مراعاة لمعنى ما ومفهومه أنه لا تجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك (قوله وكل الى قوله ظهر) لما قرر أن أول واجب على المكلف معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بين هنا شروط التكليف فقال ان شرط التكليف العقل والبلوغ وقاعدة الشرط أنه يلزم من عدمه العدم فغير العاقل من مجنون ونحوه غير مكلف وكذا غير البالغ. والعقل قوة مهيئة لقبول العلم وقيل قوة يقع بها التمييز بين الحسن والقبيح انظر بقية الكلام عليه فى الشرح الكبير . والبلوغ قال الامام أبو عبد الله المازرى هو قوة تحدث فى الصبى يخرج بها عن حالة الطفولية الى حالة الرجولية وتلك القوة لايكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها اه والعلامات خمس أشار لها الناظم بقوله بدم أو حمل الى آخرها وهى على قسمين ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى واثنتان تختص بهما الأنثى فالثلاث المشتركة أولاها الاحتلام وهو خروج المنى. ابن شاس و يثبت الاحتلام بقوله ان كان ممكنا الا أن تعارضه ريبة والثانية انبات الشعر أى شعر الوسط والمراد به الخشن لا الزغب. ابن العربى و يثبت بالنظر الى مرآة تسامت محل الانبات وأنكره عز الدين وقال انه كالنظر لعين العورة . والثالثة السن وهو ثمان عشرة على المشهور وقيل سبع عشرة وقيل خمس عشرة.والاثنتان اللتان تختص بهما الأنثى هما الحيض والحمل على أنه قد يكتفى بالانزال عن الحمل لأن المرأة لاتحمل حتى تنزل وزاد الشهاب القرافى رائحة الأبطين وزاد غيره فرق الأرنبة من الأنف و بعض الطبائعيين غلظ الصوت.البرزلى ومن ذلك أن يأخذ خيطا ويثنيه ويديره برقبته ويجمع طرفيه فى أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا ومن شروط التكليف بلوغ دعوة النبى ﷺ ولم يذكره الناظم لبلوغ دعوته ﷺ كل أحد فذكرهذا الشرط من باب تحصيل الحاصل والله تعالى أعلم

﴿كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد﴾

ذكر فى هذه الترجمة القاعدة الاولى من قواعد الاسلام الخمس وهى الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائد فذكر العقائد و براهينها ثم ذكر أن جميعها مندرج فى كلمة التوحيد.ولما كانت بقية القواعد الأربع المذكورة بعدها مبنية عليها ولا

يَجِبُ لِلّٰهِ الْوُجُودُ وَالْقِدَمْ كَذَا الْبَقَاءُ وَالْغِنَى الْمُطْلَقُ عَمْ
وَخُلْفُهُ لِخَلْقِهِ بِلاَ مِثَالْ وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَصْفٍ وَالْفِعَالْ
وَقُدْرَةٌ إِرَادَةٌ عِلْمٌ حَيَاةْ سَمْعٌ كَلاَمٌ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتْ

يصح شيء منها الا بعد وجودها كما يقول بعد * وهي الشهادتان شرط الباقيات * سماها أم القواعد فهي شرط شرعي لصحة بقية القواعد كما أن وجود الأم شرط عادي في وجود الولد (قوله يجب لله الوجود الى قوله واجبات) لما ذكر الناظم في مقدمة كتاب الاعتقاد أن معرفة الله تعالى بالصفات التي نصب تعالى الدليل عليها واجبة شرع هنا في ذكر تلك الصفات وقسمها كغيره الى ثلاثة أقسام قسم واجب في حقه تعالى بمعنى أن وصفه تعالى به واجب عقلا لا يتصور في العقل عدمه وهي التي ذكر في هذه الأبيات الثلاثة . وقسم مستحيل عليه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به محال عقلا لا تتصور في العقل وجوده وهو ضد الصفات الواجبة واليها أشار بقوله بعد * ويستحيل ضد هذه الصفات * الأبيات الثلاثة أيضا وقسم جائز في حقه تعالى بمعنى ان وصفه تعالى به ليس بواجب ولا مستحيل بل يجوز العقل أن يوصف به تعالى وأن لا يوصف واليها أشار بقوله * يجوز في حقه فعل الممكنات * البيت فالقسم الأول الذي تعرض له في هذه الأبيات ثلاث عشرة صفة: الأولى « الوجود » فوصفه تعالى بالوجود واجب لا يتصور في العقل عدمه قال في شرح الصغرى وفي عد الوجود صفة على مذهب الأشعري تسامح لأنه عنده عين الذات ليس بزائد عليها والذات ليست بصفة لكن لما كان الوجود توصف به الذات في اللفظ فيقال ذات مولانا موجودة صح أن يعد صفة على الجملة . وأما على مذهب من جعل الوجود زائدا على الذات كالامام الرازي فعده من الصفات صحيح لا تسامح فيه. الثانية « القدم » وهو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود فهو تعالى موجود كما مر وبعد اتصافه تعالى بالوجود وجوده قديم أي لم يكن معدوما ثم وجد فيكون وجوده مسبوقا بعدم بل لم يزل تعالى موجودا هذا معنى القدم باعتبار ذاته تعالى وصفاته أما اذا أطلق في حق الحادث كقولنا هذا بناء قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبوقا بعدم. الثالثة « البقاء » وهو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود فهو تعالى موجود كما تقدم ولا يلحق وجوده عدم بل هو تعالى باق لا ينعدم. الرابعة « الغنى المطلق » وهو قيامه تعالى بنفسه أي بذاته العلية فلا يفتقر لشيء من الأشياء ولا لمحل أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف لأن ذلك لا يكون الا للصفات وهو تعالى ذات موصوف بالصفات وليس هو تعالى بصفة كما تدعيه النصارى ولا يفتقر أيضا تعالى لمخصص أي فاعل يخصصه بالوجود لا في ذاته ولا في صفة من صفاته لوجوب الوجود والقدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته وانما يحتاج الى المخصص من يقبل العدم ومولانا عز وجل لا يقبله فبعدم افتقاره تعالى الى المحل لزم كونه ذاتا لا صفة وبعدم افتقاره الى المخصص لزم ان ذاته تعالى ليست كسائر الذوات المفتقرة الى الفاعل وان كانت لا تفتقر الى محل أيضا فالقيام بالنفس عبارة عن الغنى المطلق كما عبر به الناظم وذلك لا يمكن الا لمولانا جل وعز قال تعالى « يأيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد » وعم في آخر البيت الأول مخفف الميم للوزن حال مؤكدة من الغنى وأصله عاما فحذفت ألفه الأولى كما حذفت من بر وأصله بار وحذفت الثانية ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. الخامسة « مخالفته تعالى للحوادث » أي لا يماثله تعالى شيء منها لا في ذاته تعالى ولا في صفاته ولا في أفعاله قال تعالى « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » السادسة « الوحدانية » أي لا ثاني له تعالى في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فذاته تعالى واحدة أي ليست مركبة من أجزاء كذوات نا وبعد كونها غير مركبة ليس ثم في الوجود ذات أخرى غير مركبة تماثل ذاته تعالى. وصفاته تعالى واحدة بمعنى ان علمه تعالى مثلا واحد ليس له ثان يماثله لا قائما بذاته تعالى ولا قائما بذات أخرى وأفعاله تعالى واحدة بمعنى أن ليس في الوجود من له تأثير في شيء من الأشياء مثل مالمولانا جل وعز. السابعة « القدرة » وهي صفة يتأتى بها ايجاد الممكن واعدامه على وفق الارادة

الارادة أي يتيسر بها اخراج كل ممكن من العدم الى الوجود واخراجه من الوجود الى العدم سواء كان الممكن جرما أوعرضا مكتسبا للحيوان أوغير مكتسب.الثامنة « الارادة » وهي صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض مايجوزعليه ومعنى ذلك أن الممكنات نسبتها الى قدرته تعالى على حد سواء فلو اختصت بوجود بعضها دون بعض لزم العجز فاذا لابد لتخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابله من صفة أخرى وليس الا صفةالارادة.التاسعة «العلم» وهوصفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافا لايحتمل النقيض بوجه من الوجوه. قال فى شرح المقدمات يعنى بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز ومعنى ينكشف أى يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة و يتميز عن غيره اتضاحا لاخفاء معه وهـذا مخرج للظن والشك والوهم فان الإحتمال الواقع فيهما يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهوم ويوجب الخفاء . قف على تمام شرحه لهذا الحدفى الكبير.العاشرة «الحياة» وهى صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالادراك بمعنى أنها شرط عقلى للادراك يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولاعدمه بدليل النائم مثلا.الحادية عشرة والثانية عشرة « السمع والبصر » قال فى المقدمات والسمع الأزلى صفة ينكشف بها كل موجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة والبصر مثله والادراك على القول به مثلهما اه فسمعه تعالى و بصره ليسا كسمعنا و بصرنا اللذين لايتعلقان الا ببعض الموجودات فسمعنا انما يتعلق بالأصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جدا و بصرنا انما يتعلق بالأجسام وألوانها وكونها فى جهة مخصوصة على جهة مخصوصة أماسمع مولانا جل وعز و بصره فيتعلقان بكل موجود قديما كان أوحادثا ذاتا كان أو صفة وجودية أو ألوانا أو أكوانا أوغير ذلك.الثالثة عشرة وهى فى ترتيب النظم الثانية عشرة «الكلام» قال فى المقدمات : والكلام الأزلى هو المعنى القائم بالذات . المعبر عنه بالعبارات المختلفات . المباين لجنس الحروف والأصوات . المنزه عن البعض والكل والتقديم والتأخير والكوت واللحن والاعراب وسائر أنواع التغيرات . المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات . اه فكلامه تعالى ليس ككلامنا فى كونه بالحروف والأصوات والسر والجهر والتقديم والتأخير و بالعربية أو غيرها من سائر اللغات بل هو تعالى موصوف بالكلام القديم الذى ليس بحرف ولا بصوت ولا يوصف بسر ولا بجهر ولا بغير ذلك من سائر صفات كلام المخلوقات.و يعبر عن كلامه تعالى بعبارات مختلفة كالتوراة والانجيل والزبور والفرقان وليست هذه عين كلامه تعالى لأنها بالحروف والأصوات وانما هى دالة على كلام الله القديم فأطلق عليها كلام الله من باب تسمية الدال باسم المدلول انظر بقية الكلام فى الكبير . قوله ذى واجبات جملة اسمية كمل بها البيت لاستفادة وجوب الصفات المذكورة من قوله أو لايجب لله الوجود الخ ﴿ تنبيهات ﴾ الأول تكلم الناظم فى البيت الثالث من هذه الأبيات على صفات المعانى وهى كل صفة موجودة فى نفسها ولم يتكلم على الصفات المعنوية وهى « كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا و بصيرا ومتكلما »وذلك والله أعلم بناء على مذهب الامام الاشعرى من نفى الحال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم فالثابت عنده من الصفات التى تقوم بالذات انما هو صفات المعانى . أما المعنوية فعبارة عن قيام تلك الصفات بالذات لا أن لها ثبوتا فى الخارج عن الذهن وأما على مذهب غيره ممن يرى ثبوت الأحوال وهى صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود فتكون هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فلا بد من ذكرها وعلى كل فصفات المعانى أصل للصفات المعنوية لأن الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعانى أى باعتبار التعقل لا باعتبار التأخر فى الزمان فاتصاف محل من المحال بكونه قادرا مثلا فرع عن قيام القدرة به وكذا بغيره وصفات للمعانى علل للصفات المعنوية . وليس معنى ذلك أن الصفات المعنوية ناشئة عن المعانى فالمعنوية آثارها فتكون المعنوية حادثة كسائر صفات الأفعال . بل المراد أن صفات المعانى ملزومة للمعنوية والمعنوية لازمة لها ﴿ وصفات المعانى مختلف فيها نفاها المعتزلة وأثبتوا أحكامها وهى المعنوية وقالوا تجب له تعالى لذاته ولا تعلل بصفات المعانى كما هو فى الشاهد وأثبتها أهل السنة.والمعنوية مجمع عليها حتى عند من قال بنفى الحال كما مر . و يلزم من قال بنفى صفات المعانى نفى أحكامها أى لازمها وهى المعنوية ونفى المعنوية كفر فان قلنا لازم القول يعد

وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هٰذِهِ الصِّفَاتْ اَلْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتْ
كَذَا الْفَنَا وَالِافْتِقَارُ عُدَّهْ وَأَنْ يُمَاثِلَ وَنَفْيُ الْوَحْدَهْ
عَجْزٌ كَرَاهَةٌ وَجَهْلٌ وَمَمَاتْ وَصَمَمٌ وَبَكَمٌ عَمًى صُمَاتْ

قولا كفرنا من نفى المعانى والافلا * الثانى صفات المعانى باعتبار تعلقها وعدمه على قسمين قسم لايتعلق بشيء وهو الحياة أى لا تقتضى زائدا على القيام بمحلها وانما هى شرط فى الادراك كما تقدم وقسم يتعلق وهو سائرها والمتعلق من الصفات هو مايقتضى أى يطلب لذاته زائدا على القيام بمحله فالقدرة تقتضى زائدا على القيام بمحلها وهو القدور الذى يتأتى بها ايجاده واعدامه . والارادة تقتضى لذاتها مرادا يتخصص بها . والعلم يقتضى معلوما ينكشف بالعلم . والكلام يقتضى معنى يدل عليه . والسمع يقتضى مسموعا . والبصر يقتضى مبصرا . فتعلق القدرة والارادة واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات الا أن جهة تعلقهما بالممكنات مختلفة فالقدرة صفة تؤثر فى ايجاد الممكن واعدامه والارادة صفة تؤثر فى اختصاص أحد طرفى الممكن من وجود أو عدم أو طول أو قصر ونحوها بالوقوع بدلا عن مقابله ومع ذلك فتأثير القدرة فرع تأثير الارادة اذ لا يوجد تعالى من الممكنات أو يعدم بقدرته الا ما أراد سبحانه وجوده أو اعدامه . وتأثير الارادة على وفق العلم فكل ما علم تعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده تعالى . ولا تتعلق القدرة والارادة بواجب أو مستحيل لأن تعلقهما بالواجب ان كان لاعدامه فعدمه محال اذ الفرض أنه واجب لايقبل العدم وان كان لايجاده فهو من باب تحصيل الحاصل وكذا تعلقهما بالمستحيل ان كان لايجاده فوجوده محال وان كان لاعدامه فمن تحصيل الحاصل أيضا . ومتعلق العلم كل واجب وجائز ومستحيل فعلم الله تعالى متعلق بجميعها بمعنى أنها منكشفة له تعالى بصفه العلم وكذا الكلام الأزلى متعلقه الأقسام الثلاثة بمعنى أنه دال عليها كلها ومتعلق السمع والبصر الموجودات كلها كانت واجبة أوجائزة فبين متعلقهما ومتعلق القدرة والارادة عموم وخصوص من وجه فتزيد القدرة والارادة بتعلقهما بالمعدوم الممكن ويزيد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب كذاته تعالى وصفاته ويشترك القسمان فى تعلقهما بالموجود الممكن * الثالث هذه الصفات التى ذكرها الناظم فى هذه الأبيات على ثلاثة أقسام : القسم الأول يسمى صفة نفسية وهى الوجود . والصفة النفسية هى الحال الواجبة للذات مادامت الذات غير معللة بعلة سواء كانت قديمة كالوجود لمولانا جل وعز أو حادثة كالتحيز للجرم مثلا . وقولهم غير معللة بعلة هو حال من ضمير الواجبة واحترزوا به عن الصفات المعنوية لأنها معللة بقيام صفات المعانى . القسم الثانى يسمى صفات السلوب وهى خمس : « القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية » سميت بذلك لأن كل واحدة منها سلبت ونفت عنه تعالى أمر الايليق به . القسم الثالث يسمى صفات المعانى وهى سبع : « القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام » وصفات المعانى هى كل صفة موجودة فى نفسها سواء كانت قديمة كهذه السبع أو حادثة كبياض الجرم وسواده وبنى على الناظم من أقسام صفاته تعالى ثلاثة : القسم الأول منها الصفات المعنوية اللازمة لصفات المعانى وهى « كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما » كما تقدم . الثانى صفات الأفعال وهى عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والارادة وهى حادثة . الثالث الصفة الجامعة لسائر أقسام الصفات كالألوهية والكبرياء والعظمة (قوله ويستحيل الى قوله صمات) هذا هو القسم الثانى وهو الذى يستحيل وصفه تعالى به وذلك ثلاثة عشرة أيضا كعدد الواجبات لانها أضدادها . ورتب رحمه الله هذا القسم على الأول الواجب . فالعدم ضد الوجود . والحدوث ضد القدم . والفناء ضد البقاء . والافتقار ضد الغنى . والمماثلة للحوادث ضد مخالفته لها ونفى الوحدة ضد الوحدانية فى الذات والصفات والأفعال كما مر . والعجز ضد القدرة . والكراهة ضد الارادة

يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتْ بِأَسْرِهَا وَتَرْكُهَا فِي الْعَدَمَاتْ
وُجُودُهُ لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعْ حَاجَةُ كُلِّ مُحْدَثٍ لِلصَّانِعْ
لَوْ حَدَثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ لَاجْتَمَعَ التَّسَاوِ وَالرُّجْحَانُ
وَذَا مُحَالٌ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ مِنْ حَدَثِ الْأَعْرَاضِ مَعْ تَلَازُمِ

وذلك بحيث يفعل تعالى فعلا وهو كاره له أى غير مريد له تعالى عن ذلك . وأما إيجاده تعالى الفعل مع كراهته له أى نهيه عنه فجائز. والجهل ضد العلم و يدخل فى الجهل الظن والشك والوهم والنسيان والنوم وكون العلم نظريا ونحو ذلك لمنافاتها العلم كمنافاة الجهل له . والممات ضد الحياة . والصمم ضد السمع . والبكم ضد الكلام . والعمى ضد البصر . وقوله هذا للحادثات الاشارة للعدم والحدوث على مراعاة ماذكر والمعنى أنه إنما يوصف بهما الحادث لا القديم تبارك وتعالى وقوله صمات لغة فى الصمت وكأنه عنى بالبكم عدم الكلام أصلا لوجود آفة تمنع منه و بالصمت كونه بالحروف والأصوات لأن المتكلم بالحروف وقت نطقه بحرف صامت عن حرف آخر وان كان موصوفا بالكلام فى الجملة والله أعلم. فيستحيل عليه تعالى الأمران معا: عدم الكلام رأسا وكون كلامه بحرف أوصوت أوغيرهما من صفات كلام المخلوقات (قوله يجوز الى قوله العدمات) هذا هو القسم الثالث وهو الجائز فى حقه تعالى وذلك ماهو خارج عن ذاته تعالى وصفاته القائمة بها وهو فعل كل ممكن أوتركه فى العدم فكل ممكن يصح وجوده وعدمه لايجب عليه تعالى فعله ولا يستحيل عليه تركه بل يفعل منه ماأراد تعالى و يترك ماأراد سبحانه وذلك كالثواب والعقاب والخلق والرزق والاماتة والاحياء و بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفعل الصلاح والأصلح للخلق ونحو ذلك وهذا القسم هو المسمى بصفات الأفعال التى هى أثر القدرة والارادة كما مر (قوله وجوده الى قوله تلازم) لما فرغ من تعداد الصفات الواجبة له تعالى والمستحيلة عليه تعالى والجائزة فى حقه تعالى أخذ يذكر براهينها ودلائلها ليخرج المكلف بمعرفتها عن ربقة التقليد المختلف فى إيمان صاحبه و بدأ بالوجود فأخبر أن لوجوده تعالى دليلا قاطعا أى لكل شبهة وهو إفتقار كل محدث بفتح الدال اسم مفعول إلى صانع يصنعه وهو المحدث له بكسرها. و بيان افتقاره إليه أن الحادث اذا حدث فى الوقت المعين فالعقل لايمنع استمرار عدمه ولا يمنع صحة تقدمه على الوقت الذى وجد فيه بأوقات أوتأخره عنه بساعات فاختصاصه بالوجود بدلا عن العدم المجوز عليه و بكونه فى ذلك الوقت لاقبله ولا بعده يفتقر قطعا إلى محدث يخصصه بماذكر بدلا عن مقابله. ثم بين اللازم على تقدير حدوث العالم من غير محدث بقوله :

* لو حدثت لنفسها الأكوان * إلى آخره أى لو حدث العالم لنفسه لاجتمع التساوى والرجحان واجتماعهما محال لأنهما متنافيان. و بيانه أن العالم يصح وجوده و يصح عدمه على السواء كما مر فلو حدث لنفسه ولم يفتقر إلى محدث لزم أن يكون وجوده الذى فرض مساواته لعدمه راجحا بلاسبب على عدمه الذى فرض أيضا مساواته لوجوده وهو محال فتعين أن يكون المرجح لوجوده على عدمه ولكون وجوده فى وقت دون آخر هو غيره وليس هو إلا الله تعالى بدليل برهان الوحدانية الآتى. والأكوان أعراض مخصوصة وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولعل مراد الناظم ماهو أعم من الأعراض والجواهر . قوله التساوى بحذف الياء للوزن والاشارة فى قوله وذا محال راجعة الى اجتماع المساواة والرجحان . قوله وحدوث العالم الى آخره لما قرر فى برهان الوجود حدوث العالم وسلمه تسليما جدليا استدرك هنا برهان ذلك وهو ملازمته للأعراض الحادثة فان أجرام العالم يستحيل انفكاكها عن الأعراض

لَوْ لَمْ يَكُ الْقِدَمُ وَصْفَهُ لَزِمْ حُدُوثُهُ دَوْرٌ تَسَلْسُلٌ حُتِمْ

كالحركة والسكون وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم فلو كانت قديمة لزم أن لا تنعدم لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه واذا ثبت حدوث الأعراض واستحالة وجودها فى الأزل لزم حدوث الأجرام واستحالة وجودها فى الأزل قطعا لاستحالة انفكاك الأجرام عن الأعراض إذ حدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة. وأسقط الناظم دليل حدوث الأعراض لوضوحه والله أعلم . فقوله وحدوث العالم مبتدأ ومضاف إليه من حدث الأعراض خبره أى مستفاد ومأخوذ من حدث الأعراض ومع تلازم يتعلق بما تعلق به الخبر أى حدوث العالم مستفاد من أمرين: حدوث العرض وملازمته لأجرام العالم. وتقرير هذه البراهين على الاصطلاح هو أن تقول فى دليل وجوده تعالى: العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث ينتج العالم لابد له من محدث وليس هو إلا الله تعالى بدليل الوحدانية . وتقول فى دليل حدوث العالم: أجرام العالم ملازمة للأعراض الحادثة وكل ملازم للأعراض الحادثة حادث ينتج أجرام العالم حادثة. وتقول فى دليل حدوث الأعراض الأعراض شوهد تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم وكل ما كان كذلك فهو حادث ينتج الأعراض حادثة * واعلم أن برهان حدوث العالم ينبنى عندهم على إثبات أربعة مطالب : الأول اثبات زائد تتصف به الأجرام . الثانى إثبات حدوث ذلك الزائد . الثالث إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد . الرابع إثبات استحالة حوادث لا أول لها * ثم المطلب الثانى منها وهو حدوث الزائد يتوقف أيضا على أربعة أصول : الأول ابطال قيام ذلك الزائد بنفسه . الثانى إبطال انتقاله . الثالث إبطال كمونه وظهوره الرابع إثبات استحالة عدم القديم فمجموع الأصول التى ينبنى عليها حدوث العالم سبعة كما مر . والحاصل أن دليل وجوده تعالى حدوث العالم ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة فهو أى دليل حدوث العالم من باب الاستدلال بحدوث أحد المتلازمين وهو الأعراض على حدوث الآخر وهو الأجرام و يتوقف حدوث العالم على سبعة مطالب كما تقدم انظر شرح الحفصى المراكشى على صغرى الشيخ السنوسى فقد بين ذلك و بسط فيه القول بقدر المقام. قلت وقد كنت لغقت فى ذلك أبياتا لتحفظ هذه المطالب وان كنت لا أحسن ذلك وهى هذه:

وجود مولانا له دليل * حدوث هذا العالم الحفيل * ثم حدوث عالم دليله
تلازم العرض ذا تفصيله * وهو آيل للاستدلال * بالمتلازمين لا تبالى
فيتوقف حدوث العالم * على ثبوت عرض ملازم * ثم حدوث العرض اعلمنه
وعدم انفكاك جرم عنه * ثم استحالة حوادث فقل * لا أول لها فجد لا تمل
والثان منها متوقف على * أربعة من الأصول مسجلا * إبطال كون عرض يقوم
بنفسه حققه لا تلوم * ثم انتقالا وكمونا أبطلا * وعدم القديم سبع تجتلى

والحفيل فى آخر البيت الأول بالرفع على القطع. وقولنا وهو أى دليل حدوث العالم وقولنا بالمتلازمين هو على حذف مضافين ومتعلق أى بحدوث أحد المتلازمين على حدوث الآخر (قوله لو لم يك إلى قوله حتم) شرع الناظم فى ذكر براهين بقية الصفات المتقدمة قائلا فى برهان كل منها لو لم يكن كذا لزم كذا ولو كان كذا لزم كذا وعن ذلك عبر بالقضايا فى البيت الخامس. والجزء الأول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا يسمى مقدما . والثانى وهو قوله لزم كذا ونحوه يسمى تاليا باللام فذكر فى هذا البيت دليل اتصافه تعالى بالقدم وأنه تعالى لو لم يكن موصوفا بالقدم لزم حدوثه واذا كان حادثا افتقر قطعا إلى محدث لما عرفت قبل فى حدوث العالم ثم محدثه يفتقر أيضا الى محدث وهكذا فان انتهى العدد وانحصر لزم الدور فيلزم أن يكون الأول الذى انتهى اليه العدد انما أوجده بعض من بعده ممن تأخر وجوده عنه فيكون سابقا عليه فى الوجود متأخرا عنه وذلك لا يعقل. وان لم ينته العدد بل تسلسل الى غير أول

لَوْ أَمْكَنَ الْفَنَاءُ لَانْتَفَى الْقِدَمْ لَوْ مَاثَلَ الْخَلْقَ حُدُوثُهُ انْحَتَمْ
لَوْ لَمْ يَجِبْ وَصْفُ الْغِنَى لَهُ افْتَقَرْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ لَمَا قَدَرْ

لزم وجود مالانهاية له عددا والفراغ من ذلك فيما مضى وذلك لايعقل إذ مالانهاية له من الأعداد كأنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم لايعلم إلا المستقبل بأن يوجد فيه شيئا بعد شيء أبدا وأما أن يوجد فى الحال والمضى فلايعقل فلو لم يكن تعالى قديما لكان حادثا و يلزم على حدوثه تعالى الدور أوالتسلسل وهما محالان وما أدى إلى المحال محال. فقوله دور مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به التقسيم وتسلسل معطوف عليه بحذف العاطف وهو أو وحذفها قليل وجملة ختم خبر دور وما عطف عليه. وفى الكلام حذف متعلق اذ به ترتبط الجملة بما قبلها والتقدير دور أو تسلسل تحتم عليه أى على الحدوث فكأنه يقول لو لم يك القدم وصفه لزم حدوثه و يترتب على الحدوث الدور أو التسلسل ﴿ تنبيه ﴾ وكما يجب وصف ذاته العلية بالقدم فكذلك صفاته السنية انظر برهانه فى الكبير (قوله لو أمكن الى قوله انحتم) ذكر فى هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالبقاء والمخالفة للحوادث وذلك أنه لو أمكن أن يلحقه تعالى الفناء الذى هو ضد البقاء لانتفى عنه القدم لكون وجوده تعالى على هذا التقدير يكون جائزا لاواجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته العلية وهو مايصح فى العقل وجوده وعدمه فتكون الذات العلية على هذا التقدير الفاسد يصح وجودها و يصح عدمها فيكون وجودها جائزا لاواجبا واذا كان وجودها جائزا كعدمها افتقرت الى محدث لما تقدم من استحالة حدوث الأكوان لنفسها فينتفى عنها وصف القدم ثم ينقل الكلام الى ذلك المحدث فيفتقر أيضا الى محدث و يلزم الدور أو التسلسل كما مر. وكذلك لو لم يتصف تعالى بالمخالفة للحوادث بأن ماثل شيئا منها لوجب له تعالى من الحدوث ماوجب لذلك الشيء وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى و بقائه. و بالجملة لوماثل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القدم لألوهيته والحدوث لفرض مماثلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة وقد استدل الناظم على وجوب البقاء والمخالفة للحوادث له تعالى ببطلان نقيضهما وهو الحدوث واذا بطل نقيضهما تعينا (قوله لولم يجب الى قوله قدر) ذكر فى هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالاستغناء عن كل ماسواه و يعبرون عنه بالقيام بالنفس ودليل الوحدانية وقد تقدم أن القيام بالنفس عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص وذكر هنا أنه لو لم يجب وصفه تعالى بالغنى أى عن المحل والمخصص لزم افتقاره أى لهما وافتقاره تعالى لهما محال فعدم وجوب استغنائه عنهما محال أيضا ووصفه بالغنى عنهما واجب. و بيان استحالة افتقاره تعالى الى محل أى ذات أو مخصص أى فاعل أنه لو افتقر الى ذات يقوم بها لزم أن يكون تعالى صفة اذلا يقوم بالذوات الا الصفات ولو كان صفة مااتصف بصفات المعانى ولا المعنو ية ومولانا تعالى يجب اتصافه بهما فليس بصفة وان افتقر الى مخصص أى فاعل يخصصه ببعض مايجوز عليه لكان حادثا فيفتقر الى محدث فيلزم الدور أو التسلسل كما تقدم فى برهان القدم وأل فى الغنى للعهد والمعهود الغنى المطلق المتقدم ثم ذكر أيضا أنه تعالى لو لم يكن واحدا أى فى ذاته وصفاته وأفعاله كما تقدم لما قدر على إيجاد شيء والفرض انه تعالى الموجد لكل العوالم فهو اذا واحد. و بيان ذلك أنه لوقدرنا وجود إله آخر فأكثر فأراد أحدهما إيجاد ذات وأراد الآخر استمرار عدمها فلا جائز أن تنفذ ارادتهما معا ولا بد من نفوذ احدى الارادتين فمن لم تنفذ ارادته ليس بإله لأنه عاجز ومن نفذت ارادته ان كان مماثلا للآخر فليس بإله لأنه يجوز عليه ماجاز على مماثله من العجز وان كان غير مماثل له فهو الاله الحقيقى هذا اذا اختلفا وكذا يلزم العجز اذا اتفقا أيضا لاستحالة وجود أثر واحد من مؤثرين لأن الارادتين اذا توجهتا الى مالا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلايمكن أن تنفذ فيه الا ارادة واحدة و يأتى ماسبق وأيضا فاتفاقهما ليس واجبا بل هو جائز فيجوز اختلافهما و يأتى مانقدم أيضا. وقد بينا فى الشرح الكبير أن قول الناظم لما قدر دليل لأوجه الوحدانية الخمسة وهى

لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا وَقَادِرًا لَمَا رَأَيْتَ عَالَمَا
وَالنَّالِ فِي السِّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلُ قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذًا مُمَاثِلُ
وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ بِالنَّقْلِ مَعْ كَمَالِهِ تُرَامُ
لَوِ اسْتَحَالَ مُمْكِنٌ أَوْ وَجَبَا قَلْبَ الْحَقَائِقِ لُزُومًا أَوْ جِبَا

نفي الكم المتصل والمنفصل في الذات ونفيهما في الصفات ونفي الشريك في الأفعال كما تقدم في صفة الوحدانية (قوله لو لم يكن الى قوله عالما) ذكر في هذا البيت دليل وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة فأخبر أنه لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان تعالى عاجزا فلا يوجد شيئا من العوالم والعوالم موجودة فهو تعالى غير عاجز. ودليل ذلك أنه تقرر عند أهل السنة أن تأثير القدرة الأزلية موقوف على ارادته تعالى لذلك الأثر فلا يوجد تعالى بقدرته أو يعدم بها الا ما أراد وجوده أو إعدامه. وارادته تعالى لذلك الأثر موقوفة على العلم به لاستحالة القصد إلى غير معلوم. والاتصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة اذ هي شرط فيها ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا وجود حادث أي حادث كان موقوف على اتصاف محدثه بهذه الصفات الأربع فلو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث. وعالما الأول بكسر اللام وصف له تعالى والثاني بفتحها وهو ما سوى الله تعالى (قوله والتالي الى قوله مماثل) جرى في عبارة الناظم رحمه الله في هذه البراهين أن يقول لو لم يكن كذا لكان كذا وعن ذلك عبر بالقضايا جمع قضية فالجزء الأول من كل قضية وهو قوله لو كان كذا أو لو لم يكن كذا يسمى مقدما والجزء الثاني منهما وهو قوله لكان كذا يسمى تاليا باللام فأخبر هنا أن التالي في كل قضية باطل فالمقدم مثله في البطلان فالتالي في القضية الأولى المشار إليها بقوله لو لم يك القدم وصفه البيت هو لزوم حدوثه تعالى وهو محال لما يلزم عليه من الدور أو التسلسل فالمقدم وهو عدم اتصافه تعالى بالقدم مثل التالي في البطلان. والتالي في القضية الثانية انتفاء القدم عنه تعالى وهو باطل فالمقدم وهو إمكان الفناء عليه تعالى مثله في البطلان وهكذا الى آخرها (قوله والسمع الى قوله ترام) أخبر أن لوجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام دليلين أحدهما شرعي ويقال فيه نقلي وسمعي وهو المراد بقوله بالنقل والثاني عقلي واليه أشار بقوله مع كماله فالسمعي كقوله تعالى « وهو السميع البصير » «وكلم الله موسى تكليما» وفي الحديث عنه ﷺ «اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا وإنما تدعون سميعا بصيرا» وانعقد الاجماع على وجوب اتصافه تعالى بذلك. والدليل العقلي هو أن نفي هذه الصفات يدل على اتصافه تعالى بضدها وهي نقائص في الشاهد والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه الى من يكمله ويدفع عنه النقص ولما يلزم عليه من ان بعض المخلوقات أكمل من خالقها لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص ويستحيل أن يكون المخلوق أشرف من خالقه. وقد ذكرنا في الشرح الكبير أن العقائد باعتبار الاستدلال عليها بالدليل العقلي والنقلي على أربعة أقسام: قسم لا يصح أن يعلم الا بالدليل العقلي كالوجود والقدم والبقاء والقدرة والارادة والعلم والحياة . وقسم لا يصح أن يعلم إلا بالدليل النقلي وهو كل ما يرجع الى وقوع جائز كالبعث وأحوال الآخرة وقسم يصح أن يعلم بالدليل العقلي والنقلي كالسمع والبصر والكلام . وقسم اختلف فيه هل هو من القسم الأول أو من الثالث كالوجدانية (قوله لو استحال الى قوله أو جبا) قد تقدم أن الجائز هو ما يصح في العقل وجوده وعدمه كالثواب للمطيع والعقاب للعاصي وبعث الرسل ووجود الجنة والنار ونحو ذلك وأنه يجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه ولا يجب عليه تعالى فعل شيء منه ولا يستحيل عليه ذلك. وذكر الناظم هنا برهان ذلك وأنه لو وجب عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك

يَجِبُ لِلرُّسْلِ الْكِرَامِ الصِّدْقُ أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ يَحِقُّ
مُحَالٌ الْكَذِبُ وَالْمُنْتَهِي كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ يَا ذَكِيُّ
يَجُوزُ فِي حَقِّهِمُ كُلُّ عَرَضْ لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِنَقْصٍ كَالْمَرَضْ
لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لَلَزِمْ أَنْ يَكْذِبَ الْإِلٰهُ فِي تَصْدِيقِهِمْ
إِذْ مُعْجِزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرّ صَدَقَ هٰذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرْ

قلب حقيقته الى حقيقة الواجب الذى لايصح فى العقل الا وجوده وكذا لو استحال عليه تعالى فعل ممكن لزم من ذلك قلب حقيقة الممكن الى حقيقة المستحيل الذى لايصح فى العقل الا عدمه وما فرض أنه ممكن يصح فى العقل وجوده وعدمه يستحيل أن يوصف وجوده بوجوب أو استحالة لأنه تناقت . وقلب مفعول مقدم بأوجب وهو جواب لو (قوله يجب الى قوله يحق) قد تقرر أنه يجب على كل مكلف أن يعرف مايجب فى حق مولانا جل وعز ومايستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام * ولما فرغ الناظم من القسم الأول شرع فى الثانى فأخبر أنه يجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أشياء بمعنى أن وصفهم بها واجب لايصح فى العقل عدمه أولها « الصدق » فى كل مايبلغونه عن المولى تبارك وتعالى ومعنى صدقهم أن ماأخبروا به مطابق وموافق لما فى نفس الأمر ولا يقع منهم الكذب فى شىء من ذلك لاعمدا إجماعا ولا سهوا عند المحققين. الثانى « الأمانة » وهى حفظ جميع جوارحهم الظاهرة والباطنة من الوقوع فى محرم أو مكروه وسمى صاحبها أمينا للأمن فى جهته من المخالفة. الثالث « تبليغ كل ماأمرهم الله تعالى بتبليغه للخلق » ولم يتركوا منه شيئا لانسيانا ولا عمدا (قوله محال الى قوله ياذكى) أخبر أنه يستحيل فى حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد الصفات الواجبة لهم بمعنى أن وصفهم بأضداد تلك الصفات مستحيل لايتصور فى العقل وجوده وهى ثلاثة أولها « الكذب » وهو ضد الصدق والكذب عدم مطابقة الخبر لما فى نفس الأمر والثانى « الخيانة » بفعل محرم أومكروه وهو ضد الامانة. والثالث كتمان شىء مما أمروا بتبليغه للخلق » وهو ضد التبليغ . وقوله الكذب على حذف مضاف أى وقوع الكذب . وقوله والمنهى على حذف مضاف وجار ومجرور أى وفعل المنهى عنه . وقوله يا ذكى تكميل للبيت . والذكى الفطن الحاذق (قوله يجوز الى قوله كالمرض) أخبر أنه يجوز فى حقهم عليهم الصلاة والسلام كل ماهو من الأعراض البشرية التى لا نقص فيها كالمرض والجوع والألم و إذاية الخلق لهم والأكل والشرب والنكاح والنسيان لكن بعد التبليغ أوفيما لم يؤمروا بتبليغه فقولهم الأعراض أى الصفات الحادثة المتجددة واحترزوا بذلك من الصفات القديمة التى هى صفات مولانا جل وعز فلا يصح أن يتصف بها غيره. واحترزوا بقيد البشرية كما مثل من صفات الملائكة عليهم السلام وهى غناهم عن هذه الأعراض التى وضعها الله فى البشر فلا يشترط ذلك فى الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليها وأسقط الناظم هذا القيد للعلم به فى هذا المقام والله أعلم. وخرج بقولهم التى لانقص فيها مافيه نقص فانه لايجوز فى حقهم لتنزه منصبهم عن ذلك وكل ماأوهم فى حقهم أو فى حق الملائكة نقصا من الكتاب أو السنة وجب تأويله (قوله لو لم الى قوله خبر) ذكر فى هذين البيتين واللذين بعدهما براهين صفات الرسل عليهم الصلاة والسلام فأخبر هنا أنهم لو لم يكونوا صادقين فيما أخبروا به للزم كذب الاله تعالى عن ذلك علوا كبيرا حيث صدقهم باظهار المعجزات على أيديهم لأن المعجزة تنزل منزلة قوله تعالى صدق هذا العبد فى كل ماأخبر به عنى فلو كذبوا فيما أخبروا به فصدقهم الله تعالى بالمعجزة لكان

لَوِ انْتَفَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حُتِمْ أَنْ يُقْلَبَ الْمَنْهِيُّ طَاعَةً لَهُمْ
جَوَازُ الْأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهْ وُقُوعُهَا بِهِمْ تَسَلٍّ حِكْمَتُهْ
وَقَوْلُ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ الْإِلٰهُ
يَجْمَعُ كُلَّ هٰذِهِ الْمَعَانِي كَانَتْ لِذَا عَلَامَةَ الْإِيمَانِ

تصديقه لهم كذبا لأن تصديق الكاذب كذب والكذب عليه تعالى محال لأن تصديقه لهم خبر وخبره تعالى على وفق علمه والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا فخبره تعالى لا يكون الا صدقا . والمعجزة الأمر الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة المتحدى به قبل وقوعه الذى يعجز من يبغى معارضته عن الاتيان بمثله. ومعنى التحدى به أن يقول آية صدقى كذا فيقع ذلك وذلك كانشقاق القمر فرقتين وكلام الضب وحنين الجذع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة. وانظر الكبير على شرح حد المعجزة هذا وعلى مايرد على قولهم والخبر على وفق العلم لا يكون الا صدقا. وقوله صدق هذا العبد هذا هو المقول المحكى بالقول . وجملة وبر أى صدق فى محل الحال من الضمير المضاف اليه القول على تقدير قد (قوله لو انتفى الى قوله لهم) يعنى أنه لو انتفى عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وصف التبليغ بأن كتموا شيئا مما أمروا بتبليغه أو انتفى عنهم وصف الأمانة بأن خانوا فوقع منهم منهى عنه من محرم أو مكروه لصار ذلك الكتمان أو المنهى عنه طاعة فى حقهم فنكون نحن مأمورين بالكتمان و بفعل المنهى عنه لأن الله تعالى أمر بالاقتداء بهم فى أقوالهم وأفعالهم كيف والكتمان محرم ملعون فاعله قال الله تعالى « ان الذين يكتمون الى اللاعنون » وفعل المعصية منهى عنه أيضا قال الله تعالى « قل ان الله لا يأمر بالفحشاء » وعطف الخيانة على انتفاء التبليغ من عطف عام على خاص وانما اقتصر على الطاعة ولم يقل طاعة ومباحا اشارة الى أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام محصورة فى الطاعة وهى الواجب والمندوب لأنهم يفعلون المباح بنية صالحة فيصير قربة (قوله جواز الى قوله حكمته) يعنى أن دليل جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لأهل زمانهم ونقل ذلك بالتواتر لمن بعدهم فقد شوهد مرضهم وجوعهم وإذاية الخلق لهم ولكن حد ذلك منهم البدن الظاهر أما قلوبهم باعتبار مافيها من المعارف والأنوار فلا يخل المرض ونحوه بقلامة ظفر منها وأشار بقوله تسل حكمته الى أن حكمة وقوع هذه الأعراض بهم عليهم الصلاة والسلام التسلى عن الدنيا أى التصبر ووجود الراحة عليها واللذة لفقدها والتنبه لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لأوليائه باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام (قوله وقول الى قوله الايمان) لما ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان فى حق مولانا جل وعز وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام على سبيل التفصيل كمل هنا الفائدة ببيان اندراج جميع ذلك تحت هذه الكلمة الشريفة وهى قولنا : لا إله الا الله محمد رسول الله . ليحصل العلم بعقائد الايمان إجمالا وتفصيلا و يعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوت عليه من المحاسن. و بيان اندراج ذلك تحتها أن المختار فى تفسير الاله أنه المستغنى عن كل ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه فاذا وضعت هذا التفسير موضع المفسر وهو الاله صار المعنى لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقرا اليه كل ماعداه الا الله تعالى . فوصفه تعالى بالاستغناء عن كل ماسواه يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والاستغناء عن المخصص . وهو أحد جزأى معنى القيام بالنفس إذ لو انتفى شىء من هذه الصفات لكان تعالى حادثا فيفتقر الى محدث و يلزم الدور أو التسلسل . كيف والفرض أنه غنى عن كل ماسواه و يوجب له تعالى أيضا الاستغناء عن المحل وهو أحد جزأى معنى القيام بالنفس والا لكان مفتقرا الى ذلك المحل كيف والفرض أنه غنى. و يوجب له أيضا التنزه عن النقائص فيدخل فى ذلك وجوب

وَهِيَ أَفْضَلُ وُجُوهِ ٱلذِّكْرِ فَٱشْغَلْ بِهَا ٱلْعُمْرَ تَفُزْ بِٱلذُّخْرِ

السمع له تعالى والبصر والكلام اذلولم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الى من يدفع عنه النقائص كيف وهو الغنى عن كل ماسواه . ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولاتركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان تعالى مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكمل به اذلايجب فى حقه تعالى الا ماهو كمال له كيف وهو الغنى عن كل ماسواه . ويؤخذ منه أنه لاتأثير لشيء من الكائنات فى أثر مابقوة أودعها الله تعالى فيه كالنار فى الاحراق والماء فى الرى لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا فى ايجاد بعض الأفعال الى واسطة كيف والفرض أنه غنى عن غيره.ووصفه تعالى بافتقار كل ما سواه اليه يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء من هذه لما أمكن أن يوجد تعالى شيئا من هذه الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ماسواه. ويوجب أيضا له تعالى الوحدانية اذلوكان معه تعالى ثان فى ألوهيته لما افتقر اليه جل وعلا شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ماسواه . ويؤخذ منه أن لاتأثير لشيء من الكائنات فى أثر مابطبعه والا لزم أن يستغنى ذلك الأثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ماسواه . ويؤخذ منه حدوث العالم بأسره اذ لوكان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذى يجب أن يفتقر اليه كل ماسواه . والحاصل أن استغناء تعالى عن كل ماسواه يوجب له ثمان صفات من الصفات الواجبة كما تقدم ويزاد على ذلك حكم القسم الثالث الجائز وهو كون فعل الممكنات أوتركها جائزا وأنه لاتأثير لشيء من الكائنات فى أثر مابقوة جعلها الله فيه وأن افتقار كل ماسواه اليه يوجب له خمس صفات من الصفات الواجبة ويزاد على ذلك أن لاتأثير لشيء من الكائنات بطبعه وحدوث العالم بأسره فمجموع الصفات الواجبة المأخوذة من الاستغناء والافتقار ثلاثة عشر وهى الأصول فاذا أضفت اليها السبع المعنوية بلغت عشرين واذا وجب اتصافه تعالى بهذه العشرين استحال وصفه تعالى بأضدادها لاستحالة الجمع بينهما وهذا كله مندرج تحت قولنا لاإله الاالله.وأما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الأنبياء والملائكة عليهم السلام والكتب السماوية واليوم الآخر لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك فمن صدق برسالته صلى الله عليه وسلم وجب عليه التصديق بجميع ما أخبر به من ذلك . ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم والا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالخفيات ووجوب الأمانة والتبليغ واستحالة فعل المنهيات كلها من الكتمان وغيره من سائر المعاصى لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون فى جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذى اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سر وحيه . ويؤخذ منه جواز الأعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم اذ ذاك لايقدح فى رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها . فقد بان لك تضمن كلتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع مايجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام وقوله ✲ كانت لذا علامة الايمان ✲ أى لأجل ما اشتملت عليه هذه الكلمة من عقائد الايمان جعلها الشرع علامة على الايمان وترجمة يترجم عنه بها ولم يقبل من أحد الايمان الابها. انظر الكلام على حكم ذكر هذه الكلمة للكافر وللمسلم بالاصالة فى الكبير وذكرنا فيه بعض مايتعلق بضبطها واعرابها ومعناها وهل ينتفع المكلف بمجرد ذكرها وان لم يفهم لها معنى أم لا . وأشار الناظم لبيان فضلها بقوله (قوله وهى أفضل الى قوله بالذخر) أخبر أن كلمة التوحيد أفضل ما يذكر لما جاء فى فضلها وثوابها فعلى العاقل أن يشغل بها عمره و يعمر بذكرها أوقاته فان فعل ذلك فاز بالذخر أى بالذخيرة التى لايعادلها شيء . قال فى القاموس وادخره اختاره والذخيرة ما ادخره انتهى . وأشار الناظم بالبيت الى ماروا ه الترمذى والنسائى أنه صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الذكر لاإله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله» وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «أفضل ماقلته أنا والنبيون من

فَصْلٌ: وَطَاعَةُ ٱلْجَوَارِحِ ٱلْجَمِيعْ قَوْلًا وَفِعْلًا هُوَ الإِسْلَامُ ٱلرَّفِيعْ
قَوَاعِدُ ٱلإِسْلَامِ خَمْسٌ وَاجِبَاتْ وَهِيَ ٱلشَّهَادَتَانِ شَرْطُ ٱلْبَاقِيَاتْ
ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ وَٱلزَّكَاةُ فِي ٱلْقِطَاعْ وَٱلصَّوْمُ وَٱلْحَجُّ عَلَى مَنِ ٱسْتَطَاعْ

قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له» رواه الامام مالك في موطئه الى غير ذلك مما ورد في فضلها كما نقله في شرح الصغرى.

(قوله فصل وطاعة الى قوله الرفيع) تعرض الناظم في هذا الفصل لبيان الاسلام وقواعده ولبيان الايمان والاحسان والدين فأخبر في هذا البيت أن طاعة جميع الجوارح أي السبعة من اللسان الموافق للاعتقاد وغير اللسان أي الانقياد بها الى فعل المأمور به وترك المنهي عنه قولا كان أو فعلا هو الاسلام أي في عرف الشرع ووصفه بالرفيع لكماله بسبب انقياد الجوارح كلها وفهم منه أن الانقياد ببعض الجوارح فقط ليس اسلاما كاملا بل إما اسلام ناقص أو كفر وليس باسلام رأسا وهو كذلك لأنه ان كان هذا البعض المنقاد به النطق بالشهادتين وحده أو مع غيره من خصال الاسلام فهو إسلام ناقص وذلك كما هو مشاهد في الناس كثيرا من فعل المأمور به وعدم ترك المنهي عنه و يثبت حكم الاسلام في الظاهر بالنطق بالشهادتين وحده فأحرى ان انضاف له غيره وان كان البعض المنقاد به غير النطق بحيث لم ينطق بالشهادتين فلا يصح اسلامه رأسا ولو صلى وصام مثلا وهذا في حق من كان كافرا وأراد الدخول في الاسلام و يأتي بقية الكلام في ذلك في شرح البيتين الآتيين . هذا معنى الاسلام في عرف الشرع . وأما الاسلام لغة فهو مطلق الانقياد والطاعة. والجوارح الكواسب أي الأعضاء السبعة التي يكتسب بها الخير والشر . وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والفرج والبطن . وقوله الجميع أي جميعها فأل فيه خلف عن الضمير وقوله قولا وفعلا أي في القول والفعل نبه به على أن الاسلام الكامل هو ما حصل عن الانقياد في القول بالنطق بما يجب النطق به وفي الفعل بفعل المأمور به يريد وترك المنهي عنه كما مر (قوله قواعد الاسلام الى قوله من استطاع) أخبر أن قواعد الاسلام أي أصوله التي بني عليها خمس كل واحد من تلك الخمس واجب فخمس خبر قواعد منون وواجبات نعته ومعنى كونها قواعد وأصولا له أنها أعظم خصاله وآكدها . القاعدة الأولى الشهادتان أي النطق بهما مع فهم معناهما ولو على جهة الاجمال واعتقاده. وقوله شرط الباقيات صفة للشهادتين أي أن النطق بالشهادتين على الوجه المذكور شرط صحة في الخصال الأربع الباقية يريد وشرط صحة في غيرها أيضا من بقية خصال الاسلام لكن هذا بالنسبة الى الكافر فلا تصح منه صلاة ولا غيرها الا بعد النطق بهما ان كان قادرا عليه وأمكنه ذلك فان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه القلبي لمفاجأة الموت له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور وأما المسلم بالاصالة وهو من ولد في الاسلام فيجب عليه ذكرهما مرة في العمر فيذكرهما مرة بنية الوجوب فان أدى الواجب فينبغي له أن يكثر من ذكرها فان ذكرها ولم ينو الوجوب قط فقد ترك واجبا وهو عاص وايمانه صحيح وان لم يذكرهما أصلا فان كان ذلك لعجز كالأخرس فهو معذور ولا شيء عليه وان كان ذلك إباية وامتناعا فهو كافر بلا شك فهو مرتد وان كان عدم ذكره لها لغفلة حصلت له فقط ففي كونه كافرا كالممتنع أو مؤمنا كمن نطق قولان وما ذكرنا في النطق بالشهادتين من اشتراط فهم معناهما ولو مجملا واعتقاده صحيح لا شك فيه اذ هو نفس الايمان الذي لا يصح الاسلام الشرعي بدونه انظر فتاوي العلماء بذلك في الشرح الكبير آخر الفصل الرابع من الفصول التي ذكرناها عند قوله وقول لا إله الا الله . القاعدة الثانية الصلاة . أي الصلوات الخمس والمراد إقامتها والاتيان بها كما ينبغي . القاعدة الثالثة الزكاة فيما تجب فيه من أنواع المشمولات وهي الماشية والعين والحرث وبعض الثمار ومن الأخير ين تخرج زكاة الفطر. قوله في القطاع قطاع بالكسر كمكتاب جمع قطيع كأمير يطلق

الإِيمَانُ جَزْمٌ بِالإِلٰهِ وَالْكُتُبْ وَالرُّسْلِ وَالْأَمْلَاكِ مَعْ بَعْثٍ قَرُبْ
وَقَدَرٍ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانْ حَوْضُ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنِيرَانْ

على الدرهم وعلى النعم الشامل للابل والبقر والغنم . قاله فى القاموس وقد أطلقه الناظم على ماهو أعم من ذلك من جميع ماتجب فيه الزكاة كما ذكرنا قبل. القاعدة الرابعة الصوم أى صوم شهر رمضان . القاعدة الخامسة حج البيت لمن استطاع اليه سبيلا فقوله على من استطاع متعلق بالحج و يحتمل تعلقه بواجبات فيرجع للقواعد الخمس وهو صحيح فى المعنى أيضا والأول أسبق للفهم والله تعالى أعلم (قوله الايمان جزم الى قوله جنة ونيران) أخبر أن الايمان هو الجزم أى القطع بأشياء فمنها الجزم بالاله تعالى أى بوجود الاله واتصافه بما يليق به من صفات الجلال والكمال فيقطع و يجزم بوجود الاله تعالى و بأنه قديم باق مخالف للحوادث غنى عمن سواه واحد فى ذاته وصفاته وأفعاله فهو المنفرد بخلق الذوات وصفاتها وأفعالها ولاشريك له فى ألوهيته وهى استحقاق العبادة و بأنه تعالى موصوف بالقدرة على جميع الممكنات و بالارادة لجميع الكائنات و بالعلم لجميع المعلومات و بالحياة من غير روح و بالسمع بلاصماخ و بالبصر بلاحدقة و بالكلام من غير حرف ولا صوت و بأنه لايقع فى ملكه إلا مايشاء من خير أو شر أو نفع أو ضر و بأن وقوع الطاعات هو بارادته ومحبته ورضاه وأمره ووقوع المعاصى بارادته دون محبته ورضاه وأمره والكل منه بقضائه وقدره ومنها الجزم بالكتب وهو التصديق بأنها كلام الله الأزلى القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت و بأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بألفاظ حادثة فى ألواح أو على لسان الملك و بأن كل ماتضمنته حق وصدق و بأن بعض أحكامها نسخ و بعضها لم ينسخ. وهى كما قال الزمخشرى وغيره مائة كتاب وأربعة كتب أنزل منها خمسين على شيث وثلاثين على إدريس وعشرة على آدم وعشرة على إبراهيم والتوراة والانجيل والزبور والفرقان . ومنها الجزم بالرسل وهو التصديق بأن الله تعالى أرسلهم إلى الخلق لهدايتهم وتكميل معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزة الدالة على صدقهم فبلغوا عنه رسالته و بينوا للمكلفين ماأمروا ببيانه وأنه يجب احترام جميعهم ولانفرق بين أحد منهم وأنه تعالى نزههم عن كل وصمة و نقص فهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة و بعدها ومنها الجزم بالأملاك أى الملائكة وهو التصديق بأنهم عباد الله تعالى لا كما زعم المشركون من تألههم مكرمون لا كما زعم اليهود من تنقصهم لايعصون الله ماأمرهم و يفعلون مايؤمرون و بأنهم سفراء الله تعالى بينه و بين خلقه متصرفون فيهم كما أذن صادقون فيما أخبروا به عنه و بأنهم بالغون من الكثرة مالايعلمه إلا الله تعالى « ومايعلم جنود ربك إلا هو » « أطت السماء وحق لها أن تئط مامن موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راكع » ﴿ تنبيه ﴾ ماتقدم من وجوب الايمان بالكتب والرسل والملائكة فيه اجمال وتفصيله أن من ثبت تسميته وجب الايمان به على التعيين حتى أن من لم يصدق بمعين من ذلك فهو كافر ومن لم يعرف اسمه آمنا به اجمالا انظر الكبير. ومنها الجزم بالبعث وهو التصديق بأنه يقع لامحالة وهو الخروج من محل الاقبار الى محل الاستقرار و وصفه بالقرب لأن كل ماهو آت قريب. ومنها الجزم بالقدر وهو التصديق به أيضا أى أن ماقدره الله تعالى فى أزله لابد من وقوعه ومالم يقدره يستحيل وقوعه و بأنه تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وارادته لقوله تعالى «وخلق كل شىء فقدره تقديرا. والله خلقكم وما تعملون. إنا كل شىء خلقناه بقدر » ومنها الجزم بالصراط وهو التصديق بأنه حق وهو قنطرة على جهنم يجوزه العباد على قدر أعمالهم فمنهم من يجوز كالريح ومنهم كالبرق ومنهم كأجاويد الخيل فناج مسلم ومخدوش مكردس. ومنها الجزم بالميزان وهو التصديق بأنه حق وأنه ميزان حقيقى له لسان وكفتان احداهما للحسنات والأخرى للسيئات توزن فيه أعمال العباد « فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ، ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون » وهل الموزون صحف أعمال بنى آدم أو أجسام يخلقها الله تعالى أمثلة لها فى ذلك تردد ولا يكون الوزن مقاصة بين العبد وربه كما ذهب اليه

وَأَمَّا الإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ وَالدِّينُ ذِي الثَّلَاثُ خُذْ أَقْوَى عُرَاكَ

الجبائى من المعتزلة فقال توزن السيئات فما فضل من الخير للعبد دخل به الجنة ومايقى عليه من السيئات خلد به فى النار فان ذلك باطل لايصح ولا قائل به من أهل السنة ومع اتفاق أهل الحق على فساد هذا المذهب فهو الذى يعتقده كثيرممن يتعاطى العلم فضلا عن العامة ومذهب أهل الحق أن العبد اذا أتى بطاعات كأمثال الجبال ثم كانت له مخالفة واحدة فهو فى المشيئة فلله سبحانه أن يعاقبه عليها و يعطيه ثواب طاعاته وله أن يغفرها وانما فائدة الوزن أن العبد اذا وضعت صحيفته فى الميزان أطلعه الله تعالى على ماوجبه اليه من الثواب والعقاب ان شاء كثيرا وان شاء قليلا فيكون الأخذ للكتاب باليمين علامة على أنه لايخلد فى النار. وعند الحساب يعلم المقبول من الأعمال الصالحة من المردود منها و يعلم المغفور من الأعمال السيئة من المؤاخذ به. وعند الميزان يعلم أقدار ثواب المقبول من الأعمال الصالحة وأقدار المؤاخذ به من الأعمال السيئة وتقع النصفة بين المظلومين عند ذلك راجع شرح الوسطى. ومنها الجزم بحوض النبى صلى الله عليه وسلم وهو التصديق به وهو نهر أعطاه الله تعالى لنبينا ﷺ ترده أمته ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل من شرب منه لم يظمأ أبدا كيزانه على عدد نجوم السماء وهل هو قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح أقوال. ومنها الجزم بالجنة والنار وهو القطع بأنهما حق وأنهما مخلوقتان الآن معدتان لمن أراد الله نعيمه وعذابه . قال فى الرسالة وأن الله تعالى قد خلق الجنة فأعدها دار خلود لمن كفر به وألحد فى آياته وكتبه ورسله وجعلهم محجوبين عن رؤيته . فان قلت ظاهر النظم يقتضى ان الايمان لايطلق الا على التصديق بجميع ماذكر وقد اكتفى الفقهاء باطلاق الايمان على من آمن بالله ورسله فالجواب أنه قد تقرر أن الايمان برسل الله المراد به الايمان بوجودهم و بما جاؤا به عن الله تعالى وقد جاء صلى الله عليه وسلم بذلك كله بل و بأكثر منه فيدخل جميع مافى النظم فى الايمان برسول الله ﷺ . وقوله الايمان ابتدأ باللام مكسورة مجردة من همزة الوصل لاعتداده بحركة اللام المنقولة اليه من الهمزة وهى لغة ونظيره قوله فى باب الحج ☆ الاحرام والسعى وقوف عرفة ☆ (قوله وأما الاحسان الى قوله عراك) الاحسان مصدر أحسن يحسن احسانا و يتعدى بنفسه و بغيره تقول أحسنت كذا اذا أتقنته وأحسنت إلى فلان اذا أوصلت اليه النفع والأول هو المراد هنا لأن المقصود إتقان العبادة وقد يلحظ الثانى فان المخلص فى عبادته محسن الى نفسه باخلاصه. و إحسان العبادة الاخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود سبحانه وتعالى . وقوله من دراه أى من علمه وأشار بقوله أن تعبد الله الى آخره الى أن للاحسان حالتين أرفعهما الأولى وهى أن يغلب عليه شهود الحق تعالى بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وعليها نبه بقوله كأنك تراه أى وهو يراك . الحالة الثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل مايعمل وعليها نبه بقوله فانه يراك وهاتان الحالتان تثمرهما معرفة الله وخشيته . قال الامام محيى الدين النووى ومعنى الحديث أنك إنما تراعى الآداب المذكورة اذا كنت تراه لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائما يراك فأحسن عبادته وإن لم تره فتقدير الحديث فان لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فانه يراك . وأشار بقوله والدين ذى الثلاث إلى أن الدين هو مجموع هذه الثلاث التى هى الاسلام والايمان والاحسان . وقوله خذ أقوى عراك إشارة الى أن الدين هو أقوى وأوثق عروة يستمسك بها قال تعالى « فمن يكفر بالطاغوت و يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لاانفصام لها » والأصل فيما ذكره الناظم فى الاسلام والايمان والاحسان حديث الصحيحين البخارى ومسلم وفى آخره بعد بيان الثلاثة هذا جبريل جاء يعلمكم